

السياسات الزراعية في الجزائر وإشكالية التبعية للسوق الدولية في شعبة الحبوب

Agricultural policies in Algeria and the problematic of food dependence on the international market in the cereals Division

• فضيل براهيم مزاري

جامعة حسبة بن بوعلـي - الشلف، الجزائر

f.mazari@univ-chlef.dz

تاريخ النشر: 2024/01/14

تاريخ القبول: 2023/10/26

تاريخ الاستلام: 2023/01/10

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل السياسات الزراعية التي اتخذتها الجزائر منذ سنة 2000، وتحليل النتائج التي حققتها. وتوصلت الدراسة إلى أن الجزائر عرفت تقدماً ملحوظاً في إنتاج مختلف الشعب الزراعية، إلا أن إنتاج الحبوب كان محدوداً، فهو يخضع للعوامل الجغرافية، فيرتفع الإنتاج بارتفاع كميات الأمطار وينخفض بانخفاضها، وهذا مؤشر ضعف في القطاع الزراعي، كما أن معدل استيراد الحبوب ارتفعت بشكل لافت بارتفاع عدد السكان، وبهذا تزداد الفجوة الغذائية اتساعاً بازدياد عدد السكان وانخفاض إنتاج الحبوب.

الكلمات المفتاحية: السياسات الزراعية، التبعية الغذائية، الأمن الغذائي، الحبوب.

تصنيف JEL: Q28, Q18, P32, I38.

Abstract:

This study seeks to analyze the agricultural policies adopted by Algeria from the beginning of the third millennium, and to analyze the results achieved by these policies in the cereals. The study concluded that Algeria has known remarkable progress in the production of various agricultural branches, but the progress in cereals production was limited, as it is subject to geographical factors, so the production rate rises with the increase in the amount of rain and decreases with its decrease, and this is an indicator of weakness in the production of cereals, and the import rates of the crop Cereals have risen remarkably with the increase in the population, as the food gap widens with the increase in the population.

keywords: agricultural policies, food dependency, food security, cereals.

Jel Classification Codes: Q28, Q18, P32, I38.

I. تمهيد:

شكل الأمن الغذائي تحدياً استراتيجياً لمختلف الحكومات الوطنية منذ خمسينات القرن العشرين، لا سيما الدول حديثة الاستقلال التي كانت ترى أن الأمن الغذائي جزءاً من الأمن القومي، وعليه اتخذت مجموعة من السياسات تستهدف تطوير القطاع الزراعي وعصرنته لا سيما في الجانب الميكانيكي والكيمياوي، كما تم التأكيد على مفهوم الاكتفاء الذاتي باعتباره التعبير الحقيقي لمفهوم الأمن الغذائي لا سيما في محاصيل الحبوب وخاصة القمح؛ ولقد تزامنت هذه السياسات القومية مع الثورة الخضراء التي انطلقت في سبعينات القرن العشرين، والتي اعتمدت على توسيع استعمال التكنولوجيا الزراعية لتحقيق الأهداف المنشودة. وفعلاً بعض الدول تجاوزت أزمة الجوع وانعدام الأمن الغذائي ومن أهمها الصين، إلا أن العديد من الدول لا زالت تعيش تحت ضغوطات التبعية الغذائية للسوق الدولية وتحت وطأة الانعدام الشديد للأمن الغذائي لشرائح واسعة من المواطنين وهذه الظاهرة منتشرة بشكل كبير في دول الساحل الإفريقي وأفريقيا جنوب الصحراء.

تبنت الجزائر منذ بناء الدولة الوطنية مجموعة من السياسات استهدفت تطوير القطاع الزراعي وجعله قطاعاً أساسياً في بنية الاقتصاد الوطني، وأكد السلطات على ضرورة التخلص من التبعية الغذائية للسوق الدولية وتحقيق الاكتفاء الذاتي في مختلف المحاصيل الزراعية وبالأخص الحبوب. كانت الثورة الزراعية أول هذه السياسات، إلا أنها تعرضت لمجموعة من الانتكاسات، وحتى ألفت قرية فلاحية تعذر انجازها، وبالتالي استمر القطاع الزراعي يعيش على الزراعة التقليدية ومختلف مظاهر التخلف الزراعي، وحتى سياسات إعادة الهيكلة والخصخصة لم تتمكن من انقاذه، وبالتالي استمرت التبعية الغذائية للسوق الدولية لا سيما مع تعاضم النمو الديمغرافي في السبعينات والثمانينات الذي يتطلب المزيد من الغذاء.

مع مطلع الألفية الثالثة تبنت القيادة السياسية خيارات دعم القطاع الزراعي بلا حدود، واعتبرت أن مسألة بناء قطاع زراعي حديث هو خيار سياسي ينبغي اعتماده، فجاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000، ثم الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة سنة 2004، ثم برنامج التجديد الفلاحي والريفي سنة 2006. وإذا كانت الجزائر تمكنت من تحقيق مكاسب كبيرة في الانتاج الزراعي في مختلف الشعب الزراعية، وتمكنت من اختراق الأسواق الدولية في أوروبا وكندا في مجال الخضور والفاواكه، إلا أنها لا زالت تعيش التبعية الغذائية للسوق الدولية في شعبة الحبوب.

1. الإشكالية: ما هي العوامل التي أدت إلى تدني إنتاج محاصيل الحبوب في الجزائر؟ وما هي الاصلاحات المطلوبة للحد من التبعية الغذائية للسوق الدولية في المواد الغذائية الاستراتيجية في سلة الأمن الغذائي للمواطن الجزائري؟

2. الفرضيات: للإجابة على هذه الإشكالية سيتم وضع الفرضيات التالية:

- ساهمت المخططات الزراعية التي اتخذتها الجزائر منذ سنة 2000 في إدخال تحسينات هيكلية في بنية القطاع الفلاحي وساهم ذلك في زيادة الإنتاج في مختلف المحاصيل الزراعية.

- يعود ضعف الإنتاج الوطني في شعبة الحبوب وارتفاع وارداته إلى خلل هيكلي في منظومة الإنتاج، والتي تتمثل في غياب التخصيص الزراعي للحبوب ونقص التكنولوجيا والري الزراعي في إنتاجه.

3. أهداف الدراسة: تتمثل في ما يلي:

- تحليل السياسات الزراعية التي اعتمدها الجزائر منذ مطلع الألفية الثالثة؛
- احصاء الإنتاج الزراعي في شعبة الحبوب وتحليل اشكالية التبعية للسوق الدولية في هذا المحصول الاستراتيجي؛
- تبيان حجم الأثر الناجم عن التبعية الغذائية للسوق الدولية، وتقديم رؤية للحد من هذه التبعية المتزايدة على الأمن الغذائي الجزائري.

4. المنهجية: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لقراءة السياسات الزراعية الجزائرية وتحديد مضامينها ومديات نجاحها. وكذلك تم الاعتماد على المنهج الإحصائي لجمع وتحليل الإحصائيات المتعلقة بشعبة الحبوب، سواء في عملية الانتاج أو الواردات. وتم تقسيم الدراسة إلى محورين، حيث تناول المحور الأول مختلف السياسات الزراعية التي اتخذتها الجزائر منذ سنة 2000، أما المحور الثاني فتناول جمع وتحليل الإحصائيات الخاصة بشعبة الحبوب وتحليل الفجوة بين المنتوجات والواردات في هذا المحصول.

أولاً. سياسات التنمية الزراعية في الجزائر مع مطلع الألفية الثالثة

إن ما يميز بداية الألفية الثالثة في الجزائر، هو الخطاب السياسي المفعم بالأمل، سواء في الجانب الأمني الذي طالما افتقده الجزائريون أو الجانب التنموي الذي تسعى إليه الدولة والمجتمع في إطار الجامعية الوطنية بين مختلف المكونات السياسية، أو في الجانب الخدماتي الذي تراجع منذ عقد من الزمن. وحول هذا وذاك اجتمعت كافة المكونات السياسية والاجتماعية لمساندة برنامج رئيس الدولة في طرح وتنفيذ رؤيته في الإصلاحات المتعددة الجوانب. والتي من بينها السياسات التي تستهدف تطوير القطاع الفلاحي والتي تمحورت حول أربع مخططات وطنية.

1. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

جاء "المخطط الوطني للتنمية الفلاحية" في ظروف كانت تعاني منها الزراعة الجزائرية العجز في جميع المستويات، هذا مع نمو ديمغرافي متزايد باستمرار، وهذا راجع للعجز الذي أصاب الميزانية العمومية منذ ثمانينات القرن العشرين، ودخولها مباشرة في الأزمة الأمنية، الأمر الذي جعل الزراعة في آخر أولويات الأجندات السياسية الوطنية. ومن هنا كان PNDA يهدف إلى بعث روح جديدة في الزراعة الجزائرية؛ وحتى يتم فهم طبيعة هذا المخطط ينبغي التطرق إلى الظروف التي جاء فيها، ومضمونه، وأهدافه. بعد سنة 1999 رأت الحكومة أنه من الضروري إعادة بعث القطاع الزراعي من جديد الذي يؤمّن الغذاء والعمل للمواطنين الجزائريين. وعلى إثر هذا جاء "المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA" سنة 2000، كسياسة تراعي ظروف الزراعة الجزائرية وتضع حلولاً لمعالجتها. إذ ما هو مضمون هذا البرنامج؟ وإلى أي مدى ساهم في تنمية الزراعة الجزائرية؟

1.1 مضمون المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: بما أن PNDA جاء في ظل ظروف حرجية كان يعيشها الاقتصاد الوطني، وكذا الانكسارات التي مر بها القطاع الفلاحي على ممر العشرية السوداء، فمضمونه كان تجبيري للقطاع الفلاحي، حيث يحاول بكل الوسائل والآليات لإعطاء نَفَس جديد للقطاع الفلاحي، لتأخذ المزرعة في ظله صفة "المنشأة الاقتصادية" التي تدرّ الربح لصاحبها. ولقد جاء تعريفه في المنشورات الوزارية على أنه: «مسمى براغماتياً من شأنه ضمان للمستثمرات الفلاحية صفة الوحدات القاعدية من جهة، وضمان المصلحة العامة للمستثمرين والنشطاء الاقتصاديين من جهة أخرى، وذلك ضمن احترام طابع وخصوصيات الأنظمة الايكولوجية والفضاءات الريفية». (Ministre de l'Agriculture et du Développement Rural, 2004, p. 09) ف PNDA جاء لمعالجة القطاع الزراعي انطلاقاً من مفهوم الربح من جهة، والمحافظة على الانظمة الايكولوجية والريفية من جهة أخرى. وهذا انعكاس لتقارير المنظمات الدولية ومنظمة FAO خصوصاً.

ف PNDA رغم أنه جاء كسياسة جديدة لإنقاذ القطاع الفلاحي من التدهور الذي يعيشه، إلا أنه انطلق من الوضعية التي كان يعيشها القطاع في نظام الحيازات الفلاحية، أي وفقاً لما قرره قانون 87 - 19، واعتمد بالإضافة الى ذلك على نظام «عقود الامتياز» الذي كانت أقرته الحكومة منذ سنة 1998، والذي يتجسد فيما يلي:

- استصلاح الأراضي المتواجدة على مستوى المحيطات المحددة مسبقاً في المناطق الجبلية، السهبية، والصحراوية.
- الخدمات المرتبطة بتعبئة مياه السقي، تسيير المياه المعبأة، استغلال وصيانة الأحواض المائية، الآبار، منشآت الري وصرف المياه، العتاد الفلاحي والتمويلات.
- إنجاز عمليات الاستثمار المحددة من قبل المصالح صاحبة المشروع.
- ويمكن منح الامتيازات أيضاً من أجل:

- تسيير واستغلال الموارد الطبيعية (مثل قطعة أرض غابية، قطعة رعوية في السهوب، مساحة سقي أو قطعة سقي في محيط مسقي، بواسطة عقد إيجار طويل المدى.
- استغلال الاستثمارات (الأغراس، الآبار) المنجزة والتي سيمتلكونها.
- استغلال الأراضي المستصلحة والتي يمكن لهم أن يمتلكونها (حالة الاستصلاح في الجنوب).
- تسيير مؤسسة خدمات صغيرة منبثقة عن المشروع الذي ساهموا فيه. (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 1998، صفحة 09)

إذن، فالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية كان يستهدف تطوير القطاع الزراعي في جميع جوانبه الانتاجية، وهذا بداية باستصلاح الأراضي وطرق استغلالها، وكيفية استغلال الموارد المائية، وطبيعة الانتاج، وهذا حتى يجعل من المزارع رجل استثماري يهدف الى تحقيق الربح كغاية أسمى.

2.1 أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

إن أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تتحدد أساساً على ضوء الأوضاع التي يعيشها القطاع الزراعي، حيث أنه ينبغي على المخطط أن يعالج الاختلالات التي يعيشها القطاع أولاً، ثم يسعى إلى تحقيق أهداف بعيدة المدى ثانياً. إن التعثر الذي كان يعيشه القطاع الفلاحي مع التزايد المضطرد لعدد السكان، جعلت الحكومة تسعى عن طريق المخطط إلى الأهداف التالية:

- تحسين مستوى الأمن الغذائي، الذي يصبو إلى تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دولياً وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، وتنمية قدرات الانتاج للمدخلات الفلاحية، من بذور وشتائل وكذا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، بهدف تنمية مستدامة وترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة. (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2000، صفحة 72)

وفي هذا الإطار يتمحور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول تحفيز وتدعيم المستثمرين الفلاحين من أجل:

- تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف وإدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع (الحبوب، الحليب، البطاطا، الأشجار المثمرة، اللحوم الحمراء والبيضاء).
- تكثيف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة والشبه الجافة وتلك المهددة بالجفاف (المخصصة حالياً للحبوب، أو متروكة بوراً وهي مهددة بالتدهور) بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة وزراعة الكروم وتربية المواشي وأنشطة أخرى ملائمة مع تركيز إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدراتها العالية. (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2000، صفحة 72)
- تشجيع مبادرات الفاعلين من أجل تنمية قدراتهم الانتاجية وتحسين مؤهلاتهم التنافسية.

- إحداث القطيعة مع الركود الذي ميز المناطق الريفية من خلال اقتراح بدائل لتطوير النشاطات الفلاحية والرعية والغابية المؤدية إلى تحسين المداخل.
- تسريع مسار تحديث القطاع بتشجيع الاستثمارات المنتجة للتكنولوجية في المستثمرات الفلاحية. (Ministre de l'Agriculture et du Développement Rural, 2004, p. 9)

إذن فالحكومة رغم تأكيدها على مسألة الأمن الغذائي كهدف أولي ونهائي لـ PNDA إلا أنها ركزت على المحاصيل الأخرى، كالخضر والفواكه، والتي من خلالها تتغذى الصناعة التحويلية، والتي كانت تعيش حسب تقرير الوزارة على المستوردات من الخامات الزراعية، ولهذا لم تركز على مسألة الحبوب وإعطائها أولوية على المحاصيل الأخرى؛ فأهداف البرنامج كانت عامة وشاملة تهدف إلى إخراج القطاع الفلاحي من حالة الركود إلى الحيوية. وهذا ما جعل الحكومة تعتمد على عدة آليات لتحقيق هذا المسعى.

2. الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة

لقد حددت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية سنة 2004 عدد البلديات الريفية بـ 948 بلدية، مقابل 593 بلدية حضرية. (M.A.D.R, 2004, p. 07) كما حدد الديوان الوطني للإحصاء ONS عدد السكان الريفيين سنة 2008 بـ 11.608.851 نسمة، من مجموع 34.080.030 نسمة (الديوان الوطني للإحصاء، 2012، صفحة 44) أي ما يعادل نسبة 34,06%. وعلى هذا الأساس جاءت الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة SNDRD سنة 2004 كسياسة عامة لهضبة الريف، نتيجة الانكسارات التي عاشها طيلة العشرية السوداء أولاً، وكسياسة تسعى للقضاء على ثنائية الطرد والجذب بين الريف والمدينة ثانياً، وكمسعى لتحديث البيئة الحاضنة للنشاط الزراعي ثالثاً، وكسياسة تهدف إلى تنويع النشاط الزراعي وتطويره كهدف نهائي رابعاً، بحيث أنها لا تتجاوز كلياً المخطط الوطني للتنمية الزراعية PNDA، كما أنها لا تخالف الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، بل تنطلق من الأسس عينها التي يعتمد عليها، وتتجاوزها في الجانب الاجتماعي في عملية تحديث الفضاء الريفي. فالـ SNDRD كسياسة هي استمرارية لـ PNDA من حيث الأهداف، إلا أنها في المضمون تختلف في بعض مجالات العمل، إذاً فما هو مضمون وآليات عمل الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة؟

1.2 مضمون الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة: جاءت الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة لتحديث الفضاء الريفي الذي يعاني سكانه التهميش والغبن الاجتماعي الذي طالهم منذ بداية التسعينات، وهذا ما جعل الـ SNDRD تركز على الجانب الاجتماعي من جهة، والجانب الاقتصادي من جهة ثانية، والجانب البيئي من جهة ثالثة، وهذا ما سيتم توضيحه فيما يلي:

- المضمون الاجتماعي: ركزت الـ SNDRD على توفير الشروط الأساسية للحياة الكريمة في الريف الجزائري، وهذا حتى يتم دمج هذا المورد البشري في المنظومة الاقتصادية للدولة، وعلى هذا الأساس تم العمل على تقديم

الاعانات المالية لتثبيت السكان في الريف من خلال دعم السكن الريفي تحت شعار «سقف لكل مواطن»، وكذا توفير باقي الشروط الاجتماعية الضرورية، من خلال العمل على توسيع شبكات الكهرباء، وبناء قاعات العلاج، وبناء المدارس للتعليم القاعدي، وتجديد الطرقات، والعمل على فك العزلة على المناطق النائية، والقيام بتعميم الانارة الريفية. إذاً فمن خلال هذه المشاريع ذات الطابع الاجتماعي ترى الحكومة أنه من متطلبات تثبيت السكان في قراهم، بل وتشجيع النازحين على العودة إلى مواقع سكنهم الأصلية، ليتم دمجهم في المنظومة الاقتصادية للدولة فيما بعد. وعلى هذا الأساس جاءت الاستراتيجية تحمل كذلك مشروع اقتصادي.

- **المضمون الاقتصادي:** إن القراءة الاقتصادية لاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة تبين أن الهم الأساسي للحكومة هو تكوين قاعدة إنتاجية زراعية متنوعة ومتكاملة، ويتمثل التنوع في: قيام المزارعين الريفيين بنشاطات زراعية مختلفة، أما التكامل فيظهر من خلال تكملة نشاط زراعي لآخر في المنظومة الانتاج الريفية. وعلى هذا الأساس قدمت الدولة الدعم الفلاحي الريفي في جميع المجالات: فمن الدعم بالميكنة الزراعية (الجرارات ولواحقها، وأدوات الري على اختلافها)، وتربية الدواجن والبقر والأنعام مروراً بدعم التشجير واستصلاح الأراضي البور، وصولاً إلى تربية النحل، ففي كل هذه المنوعات الزراعية قدمت الحكومة الدعم المالي والتقي للمزارعين الريفيين حتى يتم على الأقل تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذه المنتوجات.

إذاً لقد انتصرت الـ SNDRD للوضع الاجتماعي الريفي المتأزم لتحقيق مكاسب على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، فمن خلال رفع مؤشرات: التعليم، التغطية الصحية، ومشاركة المرأة، ورفع مستوى الدخل الفردي؛ وكذا خفض نسب: الفقر، والبطالة، ومعدل الوفاة عند الولادة، تمكنت الدولة من القضاء على عاملي الطرد والجذب بين الريف والمدينة أولاً، وتحسين الظروف المعيشية على مستوى الريف ثانياً، وتنمية القدرات الزراعية للمزارعين الريفيين ثالثاً. وهذا من خلال آليات متعددة سيوضحها العنوان التالي.

2.2 أسس وآليات عمل الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية: انطلقت الـ SNDRD من الميدان الريفي الزراعي الذي طاله الهميش، وعانى سكّانه ويلات الفقر والبؤس، خاصة تلك الفئات التي عجزت عن الزواج لضعف قدراتها للعيش في ضواحي المدن. وعلى هذا الأساس جاءت هذه السياسة متكاملة تراعي كافة الظروف المعيشية الضحلة التي يعيشها المواطن الريفي، حيث فسرت التخلف في هذه المناطق انطلاقاً من اعتبار الأقاليم الريفية فضاءات تكدست فيها الظروف غير المريحة للعيش، وهذا ما جعلها محل توترات شعبية.

وبناءً على هذه الاعتبارات، ومن أجل التنمية الاقتصادية انطلقت الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة من مقارنة شاملة في معالجة كافة الأزمات البنيوية التي تعيشها المناطق الريفية، حيث تمثلت هذه الأسس فيما يلي:

- تطوير الشروط القاعدية للنشاطات الزراعية والرعية والغابية.

- تأهيل الأفراد على الحرف الريفية، ودعم المبادرات التي تسعى إلى خلق مداخيل ثابتة لهم والتي ترمي إلى تحسين المستوى المعيشي للمجتمع الريفي.
- تحسين شروط الاستفادة من الخدمة العامة، وخلق الظروف الملائمة التي تمكن المواطن الريفي من الحصول على السكن العمومي.
- العمل على خلق اقتصاد ريفي، من خلال تحسين أنظمة الانتاج وتأهيل المناطق الجبلية والسهبية لتصبح مناطق زراعية ذات إنتاج كثيف.
- العمل على تحديث القطاع الريفي من خلال دعم وتشجيع الانتشار التكنولوجي في الاستثمارات الزراعية، لا سيما تلك الصغيرة والمتوسطة منها التي تحتاج إلى دعم الدولة. (M.A.D.R, 2004, p. 24)
- وبناءً على هذه الأسس تم اتخاذ آليات عمل معينة تمثلت فيما يلي:
- تعزيز مفهوم الإقليم في عملية التنمية الريفية، خاصة وأن هذا المفهوم يمثل الخيار الأفضل في عملية التنمية حسب خصوصية الإقليم.
- تعزيز الاتصالات بين المؤسسات الحكومية خاصة المحلية ومختلف المكونات الاجتماعية على المستوى المحلي.
- العمل على إحداث التكامل في عملية التنمية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة البشرية والطبيعية والمالية.
- الانطلاق من المقاربة التشاركية كآلية للتنمية، وهذا مع المؤسسات العمومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني المحلي، مع تعميق اللامركزية في عملية التنمية الريفية.
- تعزيز أدوات التخطيط الإقليمي على مختلف المستويات البلدية والولائية والجهوية. (M.A.D.R, 2004, p. 30)

إذاً لقد اتخذت الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة من تحرير الانسان الريفي من الغبن الاجتماعي كقاعدة أولية في عملية التطوير الزراعي. بحيث لا يمكن بالنسبة للبرنامج تطوير الأداء في القطاع الزراعي بمورد بشري تعوزه كافة الخدمات الاجتماعية، ولذا عمل البرنامج انطلاقاً من «التمكين للحاضنة الزراعية» كنواة أولية في عملية التنمية الزراعية، خاصة وأن النظرية السوسيولوجية تؤكد الوثائق التاريخي بين الريف والزراعة، وعلى إثر هذا جاء برنامج «التجديد الفلاحي والريفي» ليمزج بينها في سياسة عملية أكثر تطوراً، وهذا ما سيوضحه المطلب الموالي.

اتخذت الجزائر منذ الاستقلال مجموعة من السياسات الزراعية، تجلت في البرامج والمخططات التي كانت تهدف إلى تحقيق التنمية الزراعية ورفع الانتاج الوطني في مختلف الشعب الزراعية، وفي هذا المقال سنتناول أهم سياسيتين زراعتين منذ سنة 2009، ونتناول أهم النتائج التي حققتها.

3. برنامج التجديد الفلاحي والريفي

إن الاختلالات الهيكلية والقطاعية التي عانى منها الريف الجزائري ونشاطه الاقتصادي المتمثل في القطاع الزراعي بالخصوص، تطالب من الحكومة العمل على جميع المستويات للهوض بالريف من التخلف الذي يعيشه، حيث كان العمل يحتاج للجمع بين البيئة الاجتماعية والبنية التحتية للنشاط الزراعي. فرغم مضي العمل بسياسيتين في هذا المجال، والمتمثلة في (المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لسنة 2000، والاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة لسنة 2004)، إلا أن الريف بقي يعاني من عدم توفر الشروط الاقتصادية والاجتماعية العصرية للإنتاج الزراعي، وعلى هذا الأساس، ورغبة في التطوير الزراعي، جاء سنة 2009 «برنامج التجديد الفلاحي والريفي». فما هو مضمون هذا البرنامج؟ وما هي أهدافه؟

1.3 مضمون برنامج التجديد الفلاحي والريفي: يعتبر هذا البرنامج سياسة عمل تواصل المجهودات التي كانت تسعى إليها السياسات السابقة على المستويين الريفي والفلاحي، ولهذا فالبرنامج يعطى رؤية عامة للنهضة بالريف من جهة، والقطاع الفلاحي من جهة ثانية، برؤية اقتصادية واجتماعية ترقى إلى مستوى تشكيل قطاع زراعي مُصَدِّر للمحاصيل الزراعية. ولكن خلافاً للسياسات السابقة، جاء هذا البرنامج ليؤكد أنه لا يمكن الفصل بين الشروط الاجتماعية للريف والشروط الاقتصادية للزراعة، في أي عمل تطويري للقطاع الفلاحي، ومن هنا جاء هذا البرنامج سنة 2009 ليجسد على مستوى الوزارة ما رسمه قانون التوجيه الفلاحي الصادر سنة 2008.

يحدد قانون التوجيه الفلاحي في مادته الثانية، الأهداف التي ينبغي أن يصل إليها القطاع الزراعي، كالتالي:

- مساهمة الانتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي.
- ضمان تطور محكم للتنظيم، ولأدوات تأطير قطاع الفلاحة قصد المحافظة على قدراته الانتاجية، والسماح بالزيادة في إنتاجيته وتنافسيته مع ضمان حماية الأراضي والاستعمال الرشيد لمياه الري.
- العمل على أن يكون القطاع الفلاحي مفيداً اقتصادياً واجتماعياً ومستداماً بيئياً، وضمان ترقية النظرة التساهمية التي تعمل على المشاركة الارادية للشركاء في مجهودات الدولة من أجل تنمية كل الفضاءات، وضمان تكريس قواعد الحماية الاجتماعية وترقية الوسط الريفي.

- مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة

مستمرة. (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2008، الصفحات 07-08)

إذاً على هدى هذا القانون جاء برنامج التجديد الفلاحي والريفي ليمزج بين الريف والفلاحة والاستدامة البيئية، على المستوى الوطني، فمن الجبال إلى السهوب وإلى الصحراء، ومن البستنة إلى التشجير وصولاً إلى النشاط الرعوي، شكل هذا البرنامج إطاراً كلياً يعمل على ترقية الشروط الاجتماعية والاقتصادية للإنتاج الزراعي.

2.3 أهداف برنامج التجديد الفلاحي والريفي: لما كان التحديث الزراعي وزيادة الانتاج ورفع المردودية الزراعية تتطلب ترقية الشروط القاعدية للإنتاج في البيئات الزراعية بمختلف أشكالها، جاء برنامج التجديد الفلاحي والريفي يراعي كافة الاختلالات التي يعاني منها الريف الجزائري على العموم والزراعة الجزائرية على الخصوص، وما يميز هذا البرنامج هو اتسامه بالعموم والشمولية، وتتجسد عموميته في أنه موجه لكافة الفلاحين في كل المناطق الجزائرية، حيث أنه لم يقتصر على الريف والجبال في التل وحسب، بل جاء لينهض بكل المناطق حتى في السهوب والصحراء، كما أنه جاء ليراعي الجندر (المرأة) في تكوين المستثمرات الزراعية، ولم يقتصر على المزارعين الذكور وحسب. أما شموليته فتجسدت من خلال مراعاته لكافة المتغيرات الفاعلة في العمل الزراعي، ولم يقتصر على تحديث متغير على حساب آخر، كما أنه جاء ليرتقي بكافة النشاطات الفلاحية وحتى الحرف اليدوية المساندة له وحتى تلك الحرف التي ترسخت في العقيدة الانتاجية الريفية، ويعطي لها طابعاً مؤسسياً لتساهم في منظومة الانتاج الوطنية، فالبرنامج التجديدي كان شاملاً في تجديد القطاع الريفي أولاً، والفلاحي ثانياً، والموارد البشري ثالثاً، وعلى هذا الأساس جاءت أهدافه التي تمثلت فيما يلي:

- التجديد الريفي: يعمل برنامج التجديد الفلاحي والريفي في تحديد أهدافه على ثلاثة أبعاد أساسية، والمتمثلة في أ- البعد التكاملي، ب- البعد الاجتماعي، ج- البعد الترقوي، والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

أ- البعد التكاملي: يهدف برنامج التجديد الريفي إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية. فقد جاء بفكرة أنه لا توجد هناك تنمية بدون اندماج على المستوى القاعدي للتدخلات وبدون تعاضد الموارد والوسائل من خلال تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية المندمجة التي يتكفل بها الفاعلون المحليون.

ب- البعد الاجتماعي: يستهدف التجديد الريفي الذي هو أوسع من التجديد الفلاحي في أهدافه وفي مده، كل الأسر التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي وخاصة منها التي تعيش في المناطق التي تتميز ظروف المعيشة والانتاج فيها بصعوبة أكثر (الجبال، السهوب، الصحراء).

ج- البعد الترقوي: بالرغم من أن الفلاحة تبقى عنصر احدى المكونات للنشاط الاقتصادي للمناطق الريفية، يوسع التجديد الريفي مجال تطبيقه الى قطاعات النشاط الأخرى في الوسط الريفي (الحرف، الماء الصالح للشرب، الطاقة الكهربائية، ترميم الموروث الثقافي...الخ) بالترقية ما بين القطاعات. (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2012، صفحة 06)

إذاً فبرنامج التجديد الفلاحي والريفي جاء ليعطي الوسط الريفي حيوية أكثر حتى يتمكن من النهوض الاجتماعي والاقتصادي، ويكون فاعلاً ايجابياً في منظومة الانتاج الوطنية بمختلف نشاطاته.

- **التجديد الفلاحي:** لقد وضع برنامج التجديد الفلاحي "تحقيق الأمن الغذائي" كهدف نهائي من خلال تحديده للمنتجات ذات الأولوية، وهي: الحبوب، والبقول الجافة، الحليب، اللحوم الحمراء والبيضاء، البطاطس، الطماطم الصناعية، زراعة الزيتون والنخيل، البذور، الشتائل والمورثين. (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2012، صفحة 07)

إن رؤية الحكومات السابقة في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين كانت ترى أن الأمن الغذائي يكمن في تحقيق الاكتفاء الذاتي للمحاصيل الاستراتيجية، وعلى رأسها الحبوب، أما رؤية الحكومات الحالية للأمن الغذائي جاءت على أساس ليبرالي، وهي ما وضّحها قانون التوجيه الفلاحي في مادته الثالثة، في تعريفه لمفهوم الأمن الغذائي، والذي يرى أن: الأمن الغذائي هو حصول ووصول كل شخص بسهولة منتظمة إلى غذاء سليم وكافٍ يسمح له بالتمتع بحياة نشطة. (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2008، صفحة 08)

فمن خلال هذا المفهوم، يتبين أن الحكومة تؤكد على الأمن الغذائي وفقاً لمبدأ الميزات التفاضلية التي تتيحها الأسواق الدولية، بما يجعل الفلاح ينتج بحرية المحاصيل التي يراها مربحة دون أي ضابط قانوني. كما أنه يركز على الأمان التغذوي من خلال السلامة الغذائية، والكمال التغذوي الذي يقضي على الجوع المستمر، وهذا من خلال تأكيد المفهوم على مصطلح الكفاية والحياة النشطة، فهذا المفهوم يعكس رؤية الخطاب العالمي للأمن الغذائي من خلال منظمة الـ FAO، الذي يؤكد مراراً على هذه المفاهيم، ولكن بالمقابل فالوزارة وضعت إنتاج الحبوب في قائمة المحاصيل التي تراها ضرورية للأمن الغذائي.

- برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية: يعتبر تطوير المورد البشري والدعم التقني من أهم الوسائل التي تساهم في تحقيق الأهداف التي وضعها البرنامج، وعلى هذا الأساس تحولت إلى أهداف في حد ذاتها. وعلى أساس هذا المبدأ الراسخ في أي عمل انتاجي، جاء البرنامج ليعطي أهمية بالغة لتطوير القدرات البشرية، وهذا من خلال:

- التكوين (إنتاج عتاد وعرض تكويناً متنوعاً، يتلاءم وحاجيات الفاعلين).
- خبرة إستشارية متخصصة

- مرافقة جوارية مدعمة وهادفة.
- تشخيص ومتابعة تنظيمية لتطوير وعصرنة الأشكال المختلفة لتنظيم أطراف مؤثرة في تنمية القطاع.
- أنظمة الاعلام الإحصائي.
- دراسات.
- بحث وتنمية.
- اليقظة الاستراتيجية لمواكبة العصر.
- الاتصالات لتحسيس وتجنيد الفاعلين، وإرشاد المعارف وللمساهمة في الحوار السياسي. (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2012، صفحة 08)
- إن برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية هذا، الذي من المنتظر أن يكون له حجم كبير، يؤدي بالبلاد الى طريق:
- عصرنة مناهج الادارة الفلاحية.
- استثمار هام في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحولها السريع في الوسط الانتاجي.
- تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع.
- تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية ومصالح تصديق البذور والشتائل والرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات. (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2012، صفحة 07)
- لقد تمكنت الحكومة عن طريق هذا البرنامج من خلق ديناميكية جديدة في تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية لما يقارب خمسة ملايين فرد، وتحسين دخل المزارعين والمربين وزيادة خلق فرص العمل. (جفلاط و ورشيد بن عيسى، 2021، صفحة 177) إن الرؤية المتكاملة التي حملتها أهداف البرنامج في عملية تجديده للقطاع الفلاحي وفضاءه الريفي جاءت لتؤكد على تجديد أدوات الانتاج بمختلف أشكالها سواء على مستوى البنية التحتية أو على المستوى البشري أو التقني، وهذا حتى يتم معالجة كافة الاختلالات القاعدية التي يعاني منها الريف الجزائري ومنظومة الانتاج الفلاحية.

بناءً على ما سبق يمكن القول، أن السياسات الزراعية التي جاءت منذ بداية الألفية الثالثة كانت مُكملة لبعضها البعض، وإن الاعلان عن سياسة جديدة لا يعني التخلي عن السياسة التي سبقها، وإنما تعالج النقائص والاعتراضات التي عانت منها السياسة الأولى، فالخطط الوطني للتنمية الفلاحية جاء لينهض بالقطاع

الفلاحي الذي كان يعاني الركود، وجاءت الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة أيضاً لتوسع هذا المشروع ليشمل المجتمع الريفي في شقيه الاجتماعي والاقتصادي، وجاء برنامج التجديد الفلاحي والريفي ليعمل على تعميق التدخل الحكومي في النشاط الزراعي في مختلف المجالات وفي مختلف المناطق الفلاحية من الشمال إلى الجنوب، وجاءت سياسة الأقطاب الفلاحية لتوضيح المناطق الزراعية وميادينها الانتاجية، ولكن إلى أي مدى نجحت هذه السياسات في التقليل من فاتورة الاستيراد للمواد الغذائية؟

ثانياً: واقع الإنتاج في محصول الحبوب ورهانات تخفيض معدلات الاستيراد

رغم كل الجهود الحكومية المبذولة لتنمية القطاع الزراعي ورغم المكاسب المحققة في مختلف الشعب الزراعية، إلا أنها لم تتمكن من تحقيق الهدف الأعلى المنشود وهو القضاء على التبعية الغذائية للخارج؛ صحيح أن معدلات الانتاج الزراعي في محصول الحبوب ارتفعت بشكل ملحوظ، إلا أن معدلات الاستيراد من هذا المنتج الاستراتيجي لم تقلص، بل ارتفعت بشكل لافت أيضاً، وهذا ما نتناوله في العناوين التالية:

1. تحليل الفجوة في إنتاج الحبوب: تعتبر الحبوب من أهم المحاصيل الاستراتيجية في سلة الأمن الغذائي في مختلف دول العالم، وهذا لكونها توجه مباشرة للإنتاج الخبز، كما تعتبر من أهم المدخلات الأساسية لإنتاج اللحوم والألبان والأجبان، وكلها مواد غذائية ذات أهمية كبيرة لصحة الانسان ونشاطه اليومي، وعليه لا يمكن للإنسان أن يستغني عنها، بل تبقى من المتطلبات اليومية التي يسعى للحصول عليها بكل ثمن؛ ونظراً للأهمية الاستراتيجية للحبوب أصبحت تقع على عاتق الدولة، فالحكومة مجبرة على توفير هذه المادة الحيوية سواء عن طريق تشجيع الإنتاج أو عن طريق الاستيراد، وكلما تمكنت الحكومة من توفر محصول الحبوب عن طريق الإنتاج الوطني تمكنت من تأمين غذائها ذاتياً، أما إذا اعتمدت على السوق الدولية، فالأمن الغذائي يبقى في خطر كلما تأزمت العلاقات الدولية، لا سيما وأن سوق الحبوب يخضع عالمياً لاحتكار القلة. فالجزائر رغم أنها اتخذت مجموعة من السياسات لتحقيق أمنها الغذائي إلا أن الإنتاج الوطني يبقى محدوداً، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول 1: يبين متوسط إنتاج وواردات الحبوب في الجزائر من سنة 2002 إلى 2021/ الوحدة: مليون طن

المتوسط السنوي	2006/2002	2011/2007	2016/2012	2021/2017
متوسط الإنتاج	3,55	3,62	4,13	4,46
متوسط الواردات	7,46	6,90	7,46	8,34
متوسط فجوة الحبوب	3,91	3,28	3,33	3,88

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على تقارير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وتقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

يبين هذا الجدول أن معدلات الإنتاج الزراعي في محصول الحبوب لم ترتفع بشكل كبير، وهذا رغم الانفاق المالي الكبير على القطاع الزراعي، ضمن برامج زراعية متعددة أهمها (المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، برنامج التجديدي الفلاحي والريفي، سياسة الأقطاب الفلاحية)، فالإنتاج الزراعي للحبوب يتوقف على معدلات تساقط الأمطار، ويمكن البرهان على ذلك من خلال معدل الانتاج الوطني للحبوب في مواسم الجفاف، وأهمها موسم سنة 2021 التي لم يتجاوز فيها الانتاج من الحبوب 2,76 مليون طن، بينما وصل الانتاج الوطني من الحبوب سنة 2009 وسنة 2012 إلى أكثر من 5 مليون طن، كما تجاوز الانتاج الوطني من الحبوب 4 مليون طن سنة 1996 وهي مرحلة كانت تعيش فيها الجزائر ظروف أمنية صعبة اثرت بشكل كبير على القطاع الفلاحي نتيجة النزوح الريفي. إذن يمكن القول أن الانتاج الوطني من الحبوب لم يطاله التحديث بالشكل المطلوب، ومعدل الانتاج لا يزال يخضع لما تقدمه الطبيعة من مياه، وعليه يمكن اتخاذ سياسات واضحة للري الزراعي لها المحصول الاستراتيجي.

الجدول 2: يبين عدد السكان ومعدل النمو الديمغرافي في الجزائر من سنة 2012 إلى 2022.

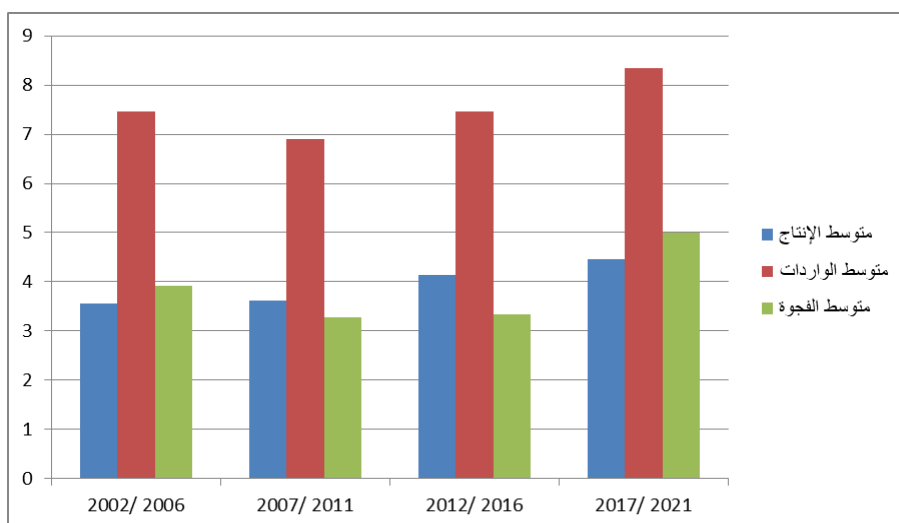
السنة	عدد السكان بالمليون نسمة	معدل النمو الديمغرافي	السنة	عدد السكان بالمليون نسمة	معدل النمو الديمغرافي
2012	37,49	2,16	2017	41,28	2,09
2013	38,29	2,07	2018	42,15	1,99
2014	39,11	2,15	2019	43,42	1,93
2015	39,50	2,15	2020	43,85	0,98
2016	40,83	2,17	2021	44,28	0,98

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على تقارير الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر

يبين الجدول الارتفاع اللامتناهي لنسبة النمو الديمغرافي، وشهدت السنوات من 2012 إلى غاية 2017 نمواً حاداً، فعدد الولادات تفوق سنوياً مليون نسمة، وإذا كانت نسبة النمو بدأت في الانخفاض منذ سنة 2018 وعرفت انخفاضاً ملحوظاً سنتي 2020 و2021 إلا أن عدد الولادات لا يزال يفوق المليون نسمة، وهي زيادات تحتاج سياسات عمومية لتوفير متطلباتها في كافة مجالات العيش، وأهمها تأمين الغذاء، وإذا كانت الجزائر تأمن الغذاء لمواطنيها عن طريق السياسات الاجتماعية واستيراد الغذاء، إلا أن الإنتاج الوطني من الحبوب غير كافي لهذا العدد من السكان، وعليه يمكن القول أن على الحكومة الجزائرية اتخاذ تدابير متوازنة

ترشد بموجها معدل النمو الديمغرافي وتدعم الإنتاج الوطني من الحبوب، حتى تتجنب تبيعات احتكار القلة للحبوب في السوق الدولية، لا سيما في مراحل الأزمات الدولية.

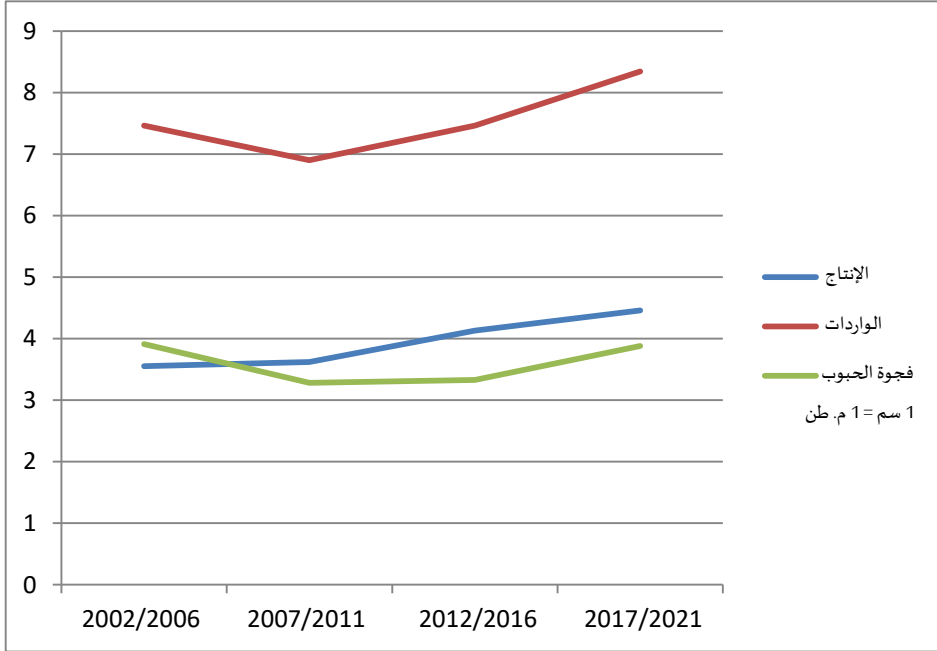
الشكل 1: أعمدة بيانية توضح متوسط إنتاج وواردات الحبوب والفجوة بينهما في الجزائر سنة 2021/2002



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على تقارير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

تبين هذه الأعمدة البيانية التفوق الكبير لمعدلات الاستيراد على الإنتاج الوطني من الحبوب، وهذا راجع للنمو الضئيل لمعدلات الإنتاج مقارنة بالارتفاع الهائل لمعدل النمو الديمغرافي، فكلما ارتفع معدل النمو الديمغرافي ارتفعت حاجياته من الغذاء والماء والسكن، وهذا يؤثر بشكل مباشر على المياه والأراضي الزراعية التي انتهكت بشكل كبير وحولت إلى أراضي عمرانية، كما يؤثر على معدل الواردات من الحبوب لتوفير الحاجيات الغذائية لأكثر من مليون شخص إضافي سنوياً، ومن هنا تتسع الفجوة في محصول الحبوب التي يتم تعويضها من السوق الدولية التي يخضع تسعيرها لاحتكار القلة Oligopoly حسب سالم توفيق النجفي. (النجفي، 2013، الصفحات 161-162)

الشكل 2: منحني بياني يوضح متوسط إنتاج وواردات الحبوب والفجوة بينهما في الجزائر لسنة 2002/2021



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على تقارير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وتقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

يبين هذا المنحنى انخفاض الواردات منذ سنة 2002 إلى غاية حدود 2009، بينما بدأت ترتفع بشكل مباشر إلى غاية سنة 2021، والأمر نفسه مع الفجوة الغذائية التي بدأت تتقلص ثم انطلقت في الاتساع إلى غاية سنة 2021، بينما الانتاج اتخذ في النمو بشكل بطيء جداً، وتفسير ذلك هو أن الاستقرار السياسي والانفاق المالي الكبير منذ بداية الألفية الثالثة شجع على التنازل وتحسين المستوى المعيشي وزيادة النمو الديمغرافي وبالتالي ارتفع معدل الاستيراد واتسعت معه الفجوة في محصول الحبوب، أما مستويات الإنتاج فهي غير كافية لتلبية الاحتياجات الغذائية للسكان، ورغم أن الحكومة اعتمدت سياسة سعرية تشجع بموجها الفلاحين الإنتاج لإنتاج القمح والشعير حيث وضعت له سعر 6000 دينار جزائري للقنطار، إلا أن مستويات الإنتاج لا زالت ضعيفة مقارنة بما تتوفر عليه الجزائر من إمكانيات زراعية.

2. تحليل الفجوة القمحية في الجزائر: يعتبر القمح أهم المحاصيل في الحبوب والتي تعتبر هي الأخرى أهم المحاصيل الزراعية، نظراً لأهميتها في سلة الأمن الغذائي، هذا عالمياً، أما جزائرياً فالثقافة الاستهلاكية للمواطن الجزائري تتجه بشكل كبير إلى القمح، واستخدامه الواسع في إنتاج الخبز والعديد من السلع الغذائية، ومن هنا تزداد أهميته في السوق الوطنية؛ ولكن رغم هذه الأهمية التي يكتسبها القمح عند المواطن إلا أن معدل الإنتاج يبقى ضعيفاً خاصة بالنسبة للقمح اللين، ورغم أن الحكومة اتخذت سياسة سعرية سنّي 2008 و2022 لوضع سعر مرتفع لشراء القمح على الفلاحين إلى أن الإنتاج في هذا المحصول لم يرتفع بالشكل المطلوب، ويبقى معدل الاستيراد مرتفع بشكل كبير على الإنتاج، وبالتالي تتسع الفجوة القمحية، وحجم المشكلة يتفاقم كل سنة مع ارتفاع النمو الديمغرافي وحالات الجفاف التي تشهدها الجزائر والمنطقة كل سنة، وهذا يعرض الأمن الغذائي للمواطنين إلى الخطر في حالة انخفاض أو توقف الإمدادات من القمح للسوق الدولية لأسباب سياسية أو مناخية في البلدان الكبرى المصدرة للغذاء، (الجبوري، 2012، صفحة 19) وهذا ما شهده العالم في صيف 2022 نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية.

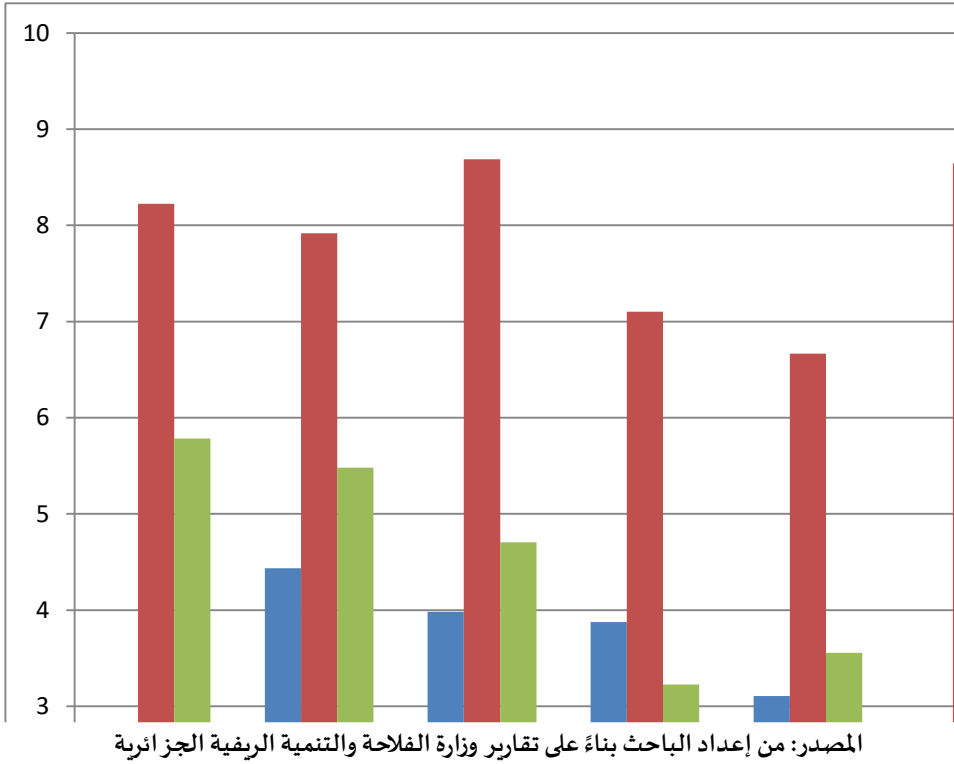
الجدول 3: يبين الإنتاج الوطني والواردات من القمح والفجوة القمحية من سنة 2016 إلى 2021.

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الإنتاج	2,440	2,436	3,981	3,876	3,107	1,300
الواردات	8,225	7,978	8,687	7,103	6,665	8,642
الفجوة القمحية	5,785	5,482	4,706	3,227	3,558	7,342

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على تقارير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية

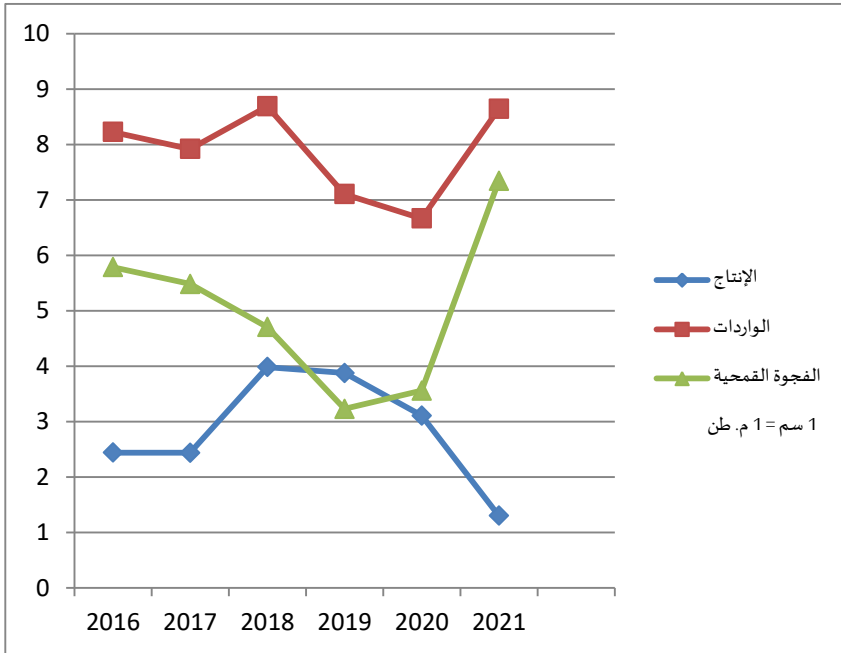
يبين هذا الجدول بوضوح حالة عدم الاستقرار التي يخضع لها إنتاج القمح في الجزائر، فرغم الأغلفة المالية المخصصة لسياسات التنمية الفلاحية والدعم الفلاحي، إلا أن الإنتاج الوطني يبقى محدوداً جداً، ويتحسن الإنتاج بتحسين العوامل الجغرافية، وبالأخص نسبة سقوط الأمطار في الموسم الفلاحي، فالإنتاج الوطني من القمح يعتبر متغير تابع لمعدل سقوط الأمطار وعدد الأيام الممطرة خلال الموسم الزراعي، وهذا بدوره يؤثر بشكل مباشر على معدل الواردات من القمح والفجوة القمحية، وهو واضح بالنسبة لسنة 2021، التي انخفض فيها الانتاج الوطني إلى 1,3 مليون طن، وهو معدل ضعيف جداً مقارنة بحاجيات المواطنين لهذا المحصول الاستراتيجي، وبالتالي ارتفع معدل الواردات إلى أكثر من 08 ملايين طن، والأمر نفسه بالنسبة للفجوة القمحية التي ارتفعت من 3,5 مليون طن سنة 2020 إلى أكثر من 07 ملايين طن سنة 2021.

الشكل 3: أعمدة بيانية توضع إنتاج وواردات القمح في الجزائر سنة 2016 / 2021



تبين هذه الأعمدة البيانية أن الواردات من القمح مرتفعة بشكل لافت مقارنة بالإنتاج الوطني، وهي التي تزيد من الفجوة القمحية، فسقف الإنتاج لا يصل إلى 04 مليون طن في كل الحالات، أما الواردات فتتراوح بين 07 إلى 08 ملايين طن، وهذا راجع إلى تقليدية زراعة الحبوب في الجزائر، وكذا ارتفاع النمو الديمغرافي الذي يتطلب المزيد من الغذاء يومياً.

الشكل 4: منحنى بياني يبين إنتاج وواردات القمح، والفجوة القمحية في الجزائر من سنة 2016-2021



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على تقارير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية

يبين المنحنى البياني التفاوت الكبير بين الإنتاج الوطني من القمح و وارداته، حيث ينخفض خط الإنتاج بين 02 و 04 مليون طن، بينما يتجاوز خط الواردات بضعفين في بعض الحالات ليلاصق ما يقارب 09 ملايين طن، والأمر نفسه بالنسبة لخط الفجوة الغذائية، حيث يرتفع بشكل كبير على خط الإنتاج، لا سيما في سنة 2021، وهذا يستدعي مراعاة نظام الإنتاج للحبوب بشكل عام، وللقمح بشكل خاص، والاتجاه إلى الزراعة التقنية بمختلف توجهاتها.

II. نتائج الدراسة

بناءً على ما سبق يمكن القول أن سياسة الأمن الغذائي الجزائري ينبغي أن يأخذ بالاتجاهين القومي والليبرالي لتحقيق الأمن الغذائي والحد من التبعية الغذائية في المواد الاستراتيجية للسوق الدولية، حيث ينبغي أن تعتمد على المبدأ القومي في توفير محاصيل الحبوب بمختلف أنواعها وكذلك الحليب واللحوم، بينما يمكنها أن تعتمد على المبدأ الليبرالي في توفير المحاصيل الزراعية الثانوية مثل الخضار والفواكه، وهذا من خلال المزج

بين الانتاج الوطني والاستيراد لتغطية الفجوة الغذائية في هذه المحاصيل، مع تشجيع الزراعة الأسرية للحد من الاقبال على السوق في كل ما تحتاجه الأسر لا سيما في المناطق الريفية.

من جهة أخرى ينبغي النظر إلى مشكلة الأمن الغذائي في الجزائر من زاوية أخرى خارج ديناميات الإنتاج والاستيراد للمحاصيل الزراعية، والانطلاق من النمو الديمغرافي كوحدة لتحليل مشكلة الأمن الغذائي، وهذا من خلال وضع حد للنمو الديموغرافي المتزايد في كل سنة، والذي يفوق في بعض السنوات 2%، الأمر الذي يزيد من تعقيد الأزمة الغذائية ورفع ميزانية السياسات الاجتماعية. فالنمو الديمغرافي المعتدل والمتوازن يساهم في تخفيف الضغط على السوق وانخفاض الطلب على السلع الغذائية، وبالتالي انخفاض معدلات الاستيراد للمحاصيل الزراعية ومختلف المواد الغذائية، وبالتالي يمكن القول أن التحكم في معدلات النمو الديمغرافي وخفضها يُعتبر أحد أهم المداخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

III. الخلاصة:

إن الأمن الغذائي في الجزائر مرهون بالسياسات الزراعية التي تستهدف تنمية المحاصيل الزراعية الاستراتيجية في سلة الأمن الغذائي، وأهمها الحبوب بمختلف أنواعها، وهذا يكون عن طريق اعتماد التخصيص الاقليمي الزراعي لمحصول الحبوب، وبالأخص القمح بنوعيه الصلب واللين، نظراً للثقافة الغذائية الجزائرية؛ كما ينبغي اعتماد التكنولوجيا الكيماوية والحيوية المتطورة، لا سيما فيما يتعلق بالبذور، فالإقليم الجزائري متنوع ومختلف جغرافياً، وبالتالي كل إقليم وخصوصياته الجغرافية في معدلات الجفاف والبرد، وهذه العوامل رئيسية تشكل البذور المعدلة وراثياً مدخلاً أساسياً لتجاوزها.

الإحالات والمراجع

1. الديوان الوطني للإحصاء. قسم الديموغرافيا. حوصلة إحصائية 1962 – 2011، الجزائر: 2012.
2. رقية خلف الجبوري، السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 19.
3. سالم توفيق النجفي، سياسات الأمن الغذائي العربي: حالة الركود في اقتصاد عالمي متغير: رؤية للمستقبل، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2013)، ص 161، 162.
4. عبد القادر جفلاط، و ورشيد بن عيسى، اقتصاد المعرفة والتنمية الفلاحية والريفية: التجربة الجزائرية، (الجزائر: دار القصبة للنشر، 2021، ص 177.
5. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، برنامج القطاع الفلاحي لفائدة سكان الريف ومن أجل تنمية دائمة: استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز. الجزائر، 2008.
6. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الجزائر، 2000.
7. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. قانون رقم 08 - 16، يتضمن التوجيه الفلاحي، الجزائر، 2008.
8. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي: عرض وأفاق. الجزائر، 2012.

-
9. Ministre de l'Agriculture et du Développement Rural. *Stratégie Arabe pour le développement agricole durable et la sécurité alimentaire*. Algérie. 2004.
 10. M.A.D.R. *Stratégie Nationale de Développement rural durable*. Alger. 2004.
 11. Ministre de l'Agriculture et du Développement Rural. *Stratégie Arabe pour le développement agricole durable et la sécurité alimentaire*. Algérie. 2004.
 12. M.A.D.R. *Stratégie Nationale de Développement rural durable*. Alger. 2004.
 13. Ministre de l'Agriculture et du Développement Rural. *Stratégie Arabe pour le développement agricole durable et la sécurité alimentaire*. Algérie. 2004.
 14. M.A.D.R. *Stratégie Nationale de Développement rural durable*. Alger. 2004.